

الصراع على الوزارات يعمق أزمة تشكيل الحكومة في تونس

التيار الديمقراطي يتهم الفخفاخ بالرضوخ لابتزازات حركة النهضة



اصطدم رئيس الحكومة المكلف في تونس إلياس الفخفاخ، برفض بعض الأحزاب لما يقدمه من مقترحات، حيث تسكّ حزب التيار الديمقراطي بما طلبه من حقائب وعلى رأسها وزارة العدل، موجّها اتهامات حادة لحركة النهضة بأنها الجهة التي أقنعت الفخفاخ بتحديد وزارات السيادة، بسبب قلقها من إمكانية فتح ملفات تورطت فيها طيلة فترة حكمها منذ 2011.

تونس - يواصل رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ سلسلة المشاورات مع الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة، وسط اجواء مشحونة وتبادل اتهامات بين حزب التيار الديمقراطي وحركة النهضة. ودخل الفخفاخ منذ أسبوع في الجزء الثاني من المفاوضات المتعلقة بمقترحات الأحزاب للحقائب الوزارية قبل الإعلان عن تركيبة الحكومة التي سيطرحها على البرلمان قبل نهاية الأجل الدستورية في 20 فبراير.

وأعلن في هذا الصدد حزب التيار الديمقراطي الذي يتزعمه محمد عبو، الاثنين رفض العرض المقدم من الفخفاخ والذي منح على إثره الحزب ثلاث حقائب وزارية من أصل خمس طالب بها، وهي وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ومقاومة الفساد ووزارة التربية ووزارة أملاك الدولة.

وأكد الحزب في بيان له أنه يصّر على أن تكون وزارة العدل من نصيبه، وأن ما اقترحه الفخفاخ لن يمكنه من تادية دوره في الحكومة الذي يسعى من خلاله إلى تطبيق رؤيته في تطبيق القانون ومكافحة الفساد.

وعبّر المجلس الوطني للتيار الديمقراطي عن إدانته لتدخل بعض الأطراف السياسية في قرارات الفخفاخ، حتى لا تكون حكومة تقطع مع التطبيع مع الفساد وتكرس منظومة التوافق المغشوش حسب نصّ البيان. وقال الحزب إنه سيواصل المشاورات مع الفخفاخ، على أساس أن يكون للحزب وزارات ومهامها الحاد من الفساد المستشري في البلاد.

واتهم التيار الديمقراطي حركة النهضة بأنها الجهة التي اقنعت الفخفاخ بعدم منح حقيبة العدل كونها قلقة من كثرة الملفات التي تورطت في إدارتها طيلة فترة حكمها منذ عام 2011. وقال القيادي في حزب التيار الديمقراطي زياد غناي، إن مشاورات تشكيل الحكومة التي يقودها الفخفاخ رضخت لابتزاز واشترطات بعض الأطراف في إشارة إلى إصرار حركة النهضة على تشريك حزب قلب تونس ورفضها لما تصفه بالإقصاء. وأكد غناي في تصريحات صحافية محلية أن بعض الأطراف تدخل المفاوضات لتطالب بالأحزاب التيار الديمقراطي على بعض الوزارات، مؤكدا أن حركة النهضة تبدو أنها قلقة جدا من إمكانية تقلد التيار لوزارة العدل. ودعا المكلف بتشكيل الحكومة إلى الابتعاد وعدم إعادة التجارب الماضية،

وقال "هناك أطراف تشتغل على تكوين وتشكيل الحكومة، وأطراف تشتغل على ألا يكون التيار في الحكومة". من جهة أخرى، أكد حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، الذي يتزعمه لطفي المراسي المرشح الرئاسي السابق أنه لن يرشح أيًا من قياداته لمنصب وزارية في الحكومة القادمة.



وعبّر الحزب في بيان أصدره الاثنين، عن رفضه الانخراط في مشروع حكومة لا يوجد فيها برنامج واضح لها ولا بوصلة تحدد وجهتها، مما يحد من حظوظ نجاحها، وفق نصّ البيان.

العودة إلى النقطة صفر

وأفصحت بعض الأحزاب الأخرى المعنية بالمشاركة في الحكومة عن بعض أسماء مرشحيتها لنيل حقائب وزارية، على ضوء ما صرح به الفخفاخ سابقا بأن حكومته ستكون مصغرة ولن تتجاوز 28 وزيرا. وتتمسك حركة النهضة صاحبة الأغلبية في البرلمان بوجوب تشكيل حكومة وطنية موسعة تتسع لكل الأطراف سوى من يريد إقصاء نفسه في إشارة إلى الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى. وأكد الفخفاخ خلال المفاوضات المتعلقة بالتمثيل السياسي في الحكومة، أنه ذاهب إلى تحديد وزارتي الداخلية والعدل عن الأحزاب السياسية. وتفسير كواليس مفاوضات قصر دار الضيافة بقرطاج إلى أن الفخفاخ رشح غازي الجريبي الوزير السابق لحقيبة الداخلية، وشفيق صرصر

الرئيس السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، لحقيبة العدل، وفي حال رفض الجريبي الداخلية، فقد اقترح الإبقاء على هشام الفراتي. وشدد الفخفاخ طوال المشاورات على رفض تدخل أي حزب في وزارات السيادة، وأبقى على وزارتي الخارجية والدفاع خارج حسابات الأحزاب السياسية، إذ أن التعيين على رأس هاتين الوزارتين يتم بتشاور بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، كما ينص عليه الدستور. وبدخل المفاوضات شطرها الثاني المتعلقة بالتمثيل الحزبي في الحكومة، يشير المراقبون إلى أن المشاورات أعادت الوضع إلى النقطة الصفر، خاصة بعدما تمكنت حركة النهضة من فرض توجهاتها على الفخفاخ وإقناعه بتشريك حزب قلب تونس في الحكومة على اعتباره الحزب الثاني في البرلمان.

تونس تطلب اعتذار نائب فرنسي

تونس - ردت تونس الاثنين على دعوة نائب فرنسي يهودي إلى مقاطعة البلد على خلفية موقفها الدبلوماسي الراض للتعامل مع إسرائيل. وطلب وزير السياحة التونسي روني الطرابلسي النائب الفرنسي بالاعتذار إثر دعوته السياح الفرنسيين إلى مقاطعة تونس. وكان النائب الفرنسي من أصول تونسية ماير حبيب قد دعا، إلى مقاطعة تونس بسبب مواقفها من إسرائيل، في أعقاب طلب الرئيس التونسي قيس سعيد التحقيق في مشاركة لاعب يحمل الجنسية الإسرائيلية والفرنسية في دورة رياضية بتونس.

وكتب حبيب أن تونس التي كانت في الماضي متحالفا للتعويض، تسلك طريقا للكره المرضي وهي بذلك تسير على خطى إيران.

ويُعرف الرئيس سعيد بمواقفه الحماسية المناصرة لفلسطين، واعتبر في حملته الانتخابية التطبيع مع إسرائيل "حياة عظيمة".

وقال وزير السياحة التونسي، وهو من معتقلي الديانة اليهودية "أشعر بالدهشة مما تقدّم به النائب الفرنسي، بأن حق يطالب بالمقاطعة، تعرف أن هذا النائب كان من المقاومين للدعوات إلى المقاطعة ونحن لسنا سعداء بما صرّح به".

وتابع روني الطرابلسي "أشعر بالأسف لاسيما وأن النائب من أصول تونسية، ويذكر أن وزير السياحة هو من أتباع الديانة اليهودية". يمثل الفرنسيون السوق الأوروبية الأولى لقطاع السياحة في تونس، ولكن يخسّر من أن يؤدي تكرار المقاطعات الرياضية مع لاعبين من إسرائيل إلى ضغوط مما يؤثر على الحجوزات السياحية في تونس.

حوار القاهرة يمهد لإنهاء هيمنة الإسلاميين على الاقتصاد الليبي

وقال الجروشي بحسب المكتب الإعلامي لمجلس النواب إن أي إصلاح للاقتصاد الليبي لا بد أن يرتكز على قواعد أولها تغيير رؤساء مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وهيئة الاستثمارات الخارجية، ومن ثم نقل مكان هذه المؤسسات الثلاث خارج نطاق سيطرة الميليشيات الإرهاب.

وتشدّد على وجوب أن تعقب هذه العملية إصلاح وإعادة هيكلة الإدارات لهذه المؤسسات، مؤكدا أنه لا يمكن إصلاح الاقتصاد الليبي دون هذه المرتكزات الثلاثة.

وتطرّق المتحدث إلى أن محرك الإرهاب والفساد في العاصمة هو هذه المؤسسات وبمجرد تغيير رؤسائها ومكانها سيقتضى على الإرهاب والفساد والميليشيات، وستنتهي الحرب وسيستتب الأمن ويعمّ الرخاء الاستقرار. وتأتي هذه الجولة من المفاوضات بعد جولة سابقة عقدت في شهر يناير الماضي بالعاصمة التونسية، وعقب جولة الحوار الأمني التي انتهت في جنيف والمعروفة بلجنة "5+5"، وقبل جولات الحوار السياسي المنظر انعقادها في السادس والعشرين من الشهر الجاري.

يتنازل إلى أن العاصمة الألمانية برلين، استضافت في 19 يناير الماضي مؤتمرا دوليا بشأن الأزمة الليبية شاركت فيها 12 دولة وأربع منظمات دولية وإقليمية، اختتم بصداقة على وثيقة تحث المشاركين في المؤتمر على دعم هدنة وقف للنظر والغاز، فضلا عن كبح جماحها في تسليح إدارة الاستثمارات الخارجية الليبية.

القاهرة - تواصلت الاثنين في العاصمة المصرية القاهرة اجتماعات اللجنة الاقتصادية الليبية، برعاية البعثة الأممية للدعم في ليبيا لاستكمال مسار توافقات مؤتمر برلين.

وعقدت لجنة الخبراء الاقتصاديين الليبيين التي تضم 19 خبيرا اقتصاديا يمثلون المؤسسات الليبية والقطاعات الاقتصادية المختلفة اجتماعاتها في القاهرة لمدة يومين، بحضور غسان سلامة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا.

ودارت اجتماعات القاهرة وسط تكتم شديد رغم أن عنوانها الأبرز هو مناقشة كيفية توحيد المؤسسات الاقتصادية، وتوزيع الإيرادات النفطية وإدارة موارد الدولة.

وأكدت مصادر مطلعة على فحوى نقاشات اللجنة أن الوفد الممثل للحكومة يوافق برئاسة فايز السراج بصنّ على إبقاء وضع المؤسسات الاقتصادية على حاله وعدم إعادة هيكلتها تنفيذًا لأجندات دول راعية لها ولجماعة الإخوان.

وأكد في هذا الصدد، عضو لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب طارق الجروشي أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبي الذي يعقد في القاهرة يثير قلق الدول الراقية لتنظيم الإخوان وعلى رأسها تركيا وقطر.

وأضاف الجروشي أن هذه الدول تخسّر ضياع هيمنتها ونفوذها على مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والغاز، فضلا عن كبح جماحها في تسليح إدارة الاستثمارات الخارجية الليبية.

القضاء الجزائري أمام منعطف الخضوع أو انتزاع استقلاليته

الراحل لأركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، يواجه ظروفا استثنائية وأن تطويعه، بعد تطويق الوضع وترتيب الأوراق الداخلية، في شكل ضمن لها تثبيت أركانها وتوظيف القانون في ضرب خصومها.

وتسود حال من التملل داخل وزارة العدل، بسبب التضارب في القرارات التي مست بسمعة القضاء ونزاهته، وأعطت الانطباع بأن الوصاية ماضية في أسلوب فرض منطقتها على القاضي، وهو ما تجلّى في التسريبات الأخيرة التي أثارت جدلا واسعا لدى الرأي العام والمختصين.

ويعتبر مراقبون أن الرجل الأول في وزارة العدل بلقاسم زغماتسي، الذي كان يعتمد نفوذه في ترتيب أوراق القضاء وإدارة الوضع في البلاد من القائد

ويرى مراقبون أنّ المرافعة التي قدمها النائب العام لمحكمة سيدي امحمد بالعاصمة، أحمد بلهادي، في شأن مجموعة من الناشطين الموقوفين والمنتمين إلى جمعية "راج" المعارضة للسلطة، أثبتت "غياب الاستقلالية في القضاء الجزائري وخضوعه للضغوط والنفوذ والتعليقات الخفية".

وصرّح النائب العام، بأن "الحراك الشعبي طالب منذ بدايته باستقلالية القضاء، وأن الناشطين ادّعوا عن واحد من مبادئ دولة الحق والقانون التي يتشدها القضاء النزاهة، وعليه التمس من المحكمة تبرئة الناشطين المائلين أمامها".

وسجّل كثير من المفارقات في المحاكم الجزائية خلال الأشهر الأخيرة، تجلّت أثناء معالجتها ملفات المعارضين السياسيين وناشطي الحراك الشعبي. ففيمّا قضت سابقا محكمة القليعة بالإفراج الموقت عن المعارض كريم طابو، أوقف صباح اليوم التالي، وما زال في السجن الاحتياطي، إلى جانب فضيل بومالة، وسمير بلعربي، الذي برىء ولكن أوقف في مسيرة الجمعة الواحدة والخمسين الماضية في العاصمة.

ونذهب القاضي السابق المحامي والناشط الحقوقي عبدالله هبول، إلى اتهام السلطة الانتقالية بتوظيف القضاء في معركة تصفية حسابات سياسية مع الجناح الحاكم سابقا، حيث سجّل كثير من التوقيفات والمحاكمات المنافية للقانون وغير المستندة إلى تهم حقيقية. ولفت إلى أنّ صعود الجناح الجديد في السلطة، توازى مع حراك قوي داخل الجهاز القضائي، تجلّى في انخراط



لا ديمقراطية بلا قضاء مستقل

صابر بلدي

الجزائر - دخل القضاء الجزائري في صراع يستمد جذوره من تجاذبات قوية بين أركان النظام. ففيمّا يطالب القضاء بثماني سنوات سجنا لناشط سياسي موقوف في برج بوعريش، يرافع نائب محكمة العاصمة لمصلحة ناشطين آخرين وجهت إليهم تهم مماثلة.

وفوجيء المتابعون في الجزائر بالتماس النيابة العامة لمحكمة برج بوعريش، تطبيق عقوبة ثماني سنوات سجنا نافذة في حق الناشط السياسي المعارض إبراهيم لعلمي، المتهم ببت منشورات تهدد الوحدة الوطنية وبإهانة هيئة نظامية، بينما كان النائب العام لمحكمة سيدي امحمد بالعاصمة يرافع لمصلحة ناشطين آخرين مطالبًا بتبرئتهم من تهم مماثلة.

الجهاز القضائي في الجزائر مرتبك في التعاطي مع الناشطين السياسيين والمعارضين منذ بداية الاحتجاجات في البلاد

ودخل القضاء الجزائري في حالة من الارتباك، خلال التعاطي مع قضايا الناشطين السياسيين والمعارضين منذ بداية الاحتجاجات السياسية في البلاد قبل قرابة العام، إذ سجلت مفارقات لافتة في تفاوت الأحكام الصادرة على هؤلاء بين محكمة وأخرى، وكان لكل محكمة قانونا خاصا.